

عقد المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق مؤتمراً علمياً تحت عنوان "الصناعة البترولية في لبنان - أوراق عمل في السياسات العامة وقضايا هيكلية". في فندق الريفييرا - بيروت يوم الإثنين بتاريخ 22 أيار 2017 بحضور حشد كبير من الهيئات الإقتصادية لاسيما هيئة إدارة قطاع البترول في لبنان والخبراء المعنيين، ومشاركة عدد من الوزراء الحاليين والسابقين والشخصيات الأكاديمية والبحثية وممثلي الإتحادات والنقابات والمنظمات الدولية والمهتمين. استهلّ المؤتمر أعماله صباحاً في التاسعة والنصف في جلسة افتتاحية تحدّث فيها رئيس المركز د. عبد الحليم فضل الله ووزير الطاقة والمياه أ. سيزار أبي خليل ووزير الصناعة د. حسين الحاج حسن. وعُقدت عدة جلسات علمية متواصلة شملت موضوعات مختلفة سلّطت الضوء على أبرز القضايا الهيكلية والاشكاليات التي تُحيط بقطاع البترول في لبنان.

استهل مدير المركز الاستشاري والتوثيق الدكتور عبد الحليم فضل الله الجلسة الافتتاحية للمؤتمر مُرحباً بالحضور ولافناً إلى أهمية عقد هذا المؤتمر، كما وضرورة مناقشة وضع سياسة وطنية متوازنة للقطاع البترولي في لبنان تكون كفيلة باستنباط الحلول الآيلة لمعالجة القضايا المطروحة، والتي تصدّرها الصندوق السيادي: أهميته، ظروف نشأته، نظامه الداخلي، دوره في السياسة الاقتصادية والمالية للبلد. إضافة إلى النقاش المفتوح في ظروف إنشاء الشركة الوطنية: الوقت المثالي، طبيعتها القانونية، حدود صلاحيتها وعلاقتها ببقية المؤسسات الوطنية وهي خيار لا بد منه لزيادة حضور الدولة في القطاع على المستويات كافة. أضف إلى ذلك تأهيل وتطوير الموارد البشرية لمواكبة القطاع النفطي والاستفادة من الثروة الوطنية في الموارد البشرية، كما القدرة على التحكم بالموارد الوطنية. مؤكداً على أهمية تحقيق التوازن في المجال المالي والضريبي ما بين تحفيز الشركات على الاستثمار في النفط اللبناني والحفاظ على الحد الأدنى اللازم من حقوق الخزينة.

ثم تحدث وزير الطاقة سيزار أبي خليل فأشار إلى جاذبية الموارد الهيدروكربونية في لبنان نتيجة تأهل 51 شركة مهمة في العالم بين صاحب حق ومشغل. وأشاد الوزير بدور هيئة إدارة قطاع البترول في تقليص فترة الاستكشاف من خلال المسوحات الجيوفيزيائية التي أجرتها والتي سمحت لنا بتعويض جزء من الوقت المهودور نتيجة تأخر إصدار المرسومين، منوّهاً بمعايير الحوكمة التي راعتها الهيئة في صياغة قانون البترول والمراسيم التطبيقية له. كما أعرب عن رغبة لبنان في الانضمام إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لتعزيز الشفافية في القطاع وإعطاء دور قوي للمجتمع المدني في مراقبة أداء القطاع البترولي.

استعرض وزير الصناعة الدكتور حسين الحاج حسن محاور المؤتمر محاولاً الإجابة عن بعض التساؤلات والإشكاليات المطروحة، وبدأ الحديث عن أهمية حسم النقاشات في الموضوعات المتنازع عليها وإقرارها بالوثائق الدولية التي تبين صوابية الخيار المطروح. وأشار إلى تقسيم دور الصندوق السيادي إلى إطفاء الدين العام من جهة وضمن حقوق الأجيال القادمة من جهة أخرى. كما تحدث عن أهمية إرساء مبادئ الشراكة

ما بين القطاع التعليمي وقطاع البترول من أجل ضمان التنسيق اللازم ما بين الصناعة وتقليص فجوة نقص المهارات في القطاع، مؤكداً على أهمية إيلاء مسألة الشركة الوطنية ما تستحقه من اهتمام، كونها المدخل لتطوير قدرات البلد على صعيد الصناعة النفطية، رقابة وإنتاجاً، وذلك بالتكامل مع الصناعات الأخرى.

وعُقدت الجلسة الأولى للمؤتمر تحت عنوان "معالم أساسية للسياسة الوطنية لقطاع البترول"، ترأس الجلسة الدكتور آلان بيفاني ممثلاً وزير المالية، وقدم الدكتور ناصر حطيط ورقته تحت عنوان "آفاق الطاقة 2050- رؤية وسياسة وخطة عمل متكاملة لإنتاج الطاقة واستغلال الموارد البترولية"، واستعرض تصوراً لسياسة طاقة طويلة الأجل في لبنان حتى عام 2050 محورها الأساسي هو خلق فرص عمل وتهدف إلى تحقيق أمن الطاقة، التنمية المستدامة وتوسيع الاقتصاد وتنويع نشاطاته، خفض الانبعاثات وحفظ البيئة، وتطوير البحث العلمي وأعرب عن رفضه إنشاء صندوق سيادي في ظل الفساد القائم في الدولة حفاظاً على حقوق الأجيال القادمة. في المداخلة الأولى تساءل الوزير السابق شربل نحاس عن الخيارات المتاحة أمام لبنان للتصرف بموارده البترولية وقدرته على التحكم فيها طارحاً ثلاثة خيارات وهي: عدم الاستخراج أو تأخير التوظيف في الخارج، الخيار الثاني الاستهلاك وهو التوزيع الصريح أو المبطن للثروة وهو ما كان معتمداً في لبنان منذ التسعينيات في موضوع استغلال التحويلات الخارجية، أما الخيار الثالث فهو الاستثمار وركز على أن زيادة الاستثمار تعني إيجاد التوازن بين الرساميل المستثمرة وسوق العمل. استعرض الدكتور نقولا سركيس في المداخلة الثانية أنواع العقود النفطية في العالم حسناتها وسيئاتها متسائلاً ما اذا كان لبنان صائباً في اختياره، وانتقد اعتماد نظام التراخيص أمام الشركات في قطاع النفط لأنها تذكرنا بنظام الامتيازات الذي سبق وتخلت عنه غالبية الدول مطالباً بإنشاء شركة وطنية، وإلغاء آلية المزايدة في مرسوم الاستخراج والإنتاج وإعادة النظر في تنظيم هيكلية إدارة قطاع النفط.

عقدت الجلسة الثانية برئاسة الوزير الأستاذ عبد الرحيم مراد تحت عنوان "الصندوق السيادي ودوره في حوكمة الإدارة المالية للثروة البترولية"، قدّم الورقة الأساسية الأستاذ علي برّو تحت عنوان "حوكمة الإدارة المالية للثروة البترولية في لبنان - الصندوق السيادي"، تطرق فيها إلى تعريف الصندوق السيادي، أهدافه، مبادئ حوكمته - مبادئ سنتياغو، وأوصى بضرورة وضع أهداف واستراتيجيات استثمار محددة وواضحة، ووضع قواعد مالية واضحة ترعى استخدام أموال هذا الصندوق، وضرورة إرساء آلية حكم ملائمة تحدد بوضوح دور الحكومة والهيئات الحاكمة ومديري الصندوق، إضافة إلى الالتزام بالشفافية والمساءلة. وفي المداخلة الأولى ركز الدكتور غازي وزني على ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية في مجال إدارة الصناديق السيادية مع الأخذ بالاعتبار خصوصيات الثروة النفطية والمشاكل البنوية التي يعاني منها الاقتصاد اللبناني أهمها البطالة المرتفعة وارتفاع معدل الدين العام إلى الناتج والعجز المزمن في الميزان التجاري، ناهيك عن نسبة الفساد المرتفعة التي يعاني منها لبنان التي جعلته على قائمة أكثر الدول فساداً في العالم، وتساءل الدكتور وزني عن السلطة المسؤولة عن هذا الصندوق المصرف المركزي أم السلطة المالية، كما شدّد على أهمية جعل كل الموارد المالية في الصندوق السيادي دون تفريقها بين المؤسسات

وجعله منفصلاً عن السلطة المالية واستخدام أموال هذا الصندوق في الاستثمارات في البنى التحتية التي من شأنها تحسين الحركة الإنتاجية في لبنان وزيادة الإيرادات المالية ما يمكن الدولة من السيطرة على حجم دينها العام. المداخلة الثانية للدكتور وسام الذهبي خلص فيها إلى انه لا يمكن اعتبار الصندوق السيادي بديلاً عن السياسة المالية العامة للدولة ولا ضامناً لإرساء سياسة مالية سليمة، وإدارة الصندوق يجب ان ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإدارة الاصول والديون السيادية حيث ان القرار في مراكمة الاصول يجب ان يُنظر اليه في اطار العجز المالي الحالي والديون السيادية. وأضاف ان ادارة الايرادات يجب ان تعتمد مساراً من ثلاث مراحل: المرحلة الأولى تبدأ من تخفيض الدين العام الى 80-100% من الناتج المحلي، المرحلة الثانية الاستمرار في تخفيض الدين وتحقيق الاستقرار وانشاء صندوق استقرار حجمه من 3 إلى 4% من الناتج المحلي، المرحلة الثالثة تقتضي القيام بإنشاء صندوق الادخار، وركّز على ضبط التوقيت للانتقال بين المراحل الثلاث من خلال استخدام مؤشر الدين العام الى الناتج المحلي. وأضاف أنّ استراتيجيات استثمار الأصول في الخارج قد تشكّل بديلاً ملائماً عن الإستثمار في الداخل.

وناقشت الجلسة الثالثة للمؤتمر دور شركات البترول الوطنية في إدارة وتطوير قطاع البترول ترأسها الوزير السابق الدكتور شربل نحاس، وقد قُدمت الورقة الأساسية على شكل تصور أولي لتأسيس شركة بترول وطنية في لبنان، مع التركيز على المزايا والفرص مقابل عوائق ومخاطر هذه الخطوة، وتطرقت الورقة إلى تقديم تعريف عن شركة البترول الوطنية: هويتها، دورها، شكلها القانوني، دوافع تأسيسها، أغراضها ومكانتها في الصناعة النفطية. ولخصت الورقة محاذير وعوائق إنشاء شركة بترول وطنية في لبنان بالآتي: قلة الخبرة والمعلومات، وندرة الموارد البشرية المناسبة، ارتفاع كلفة الاستثمار مقابل عوائد غير مؤكدة، الفساد المستشري الذي يؤدي إلى تعطيل فاعلية الشركة وتضارب المصالح. وفي الاستراتيجيات وسياسات تجنب المحاذير ركزت الورقة على مسائل عديدة منها: اختيار التوقيت المناسب لإنشاء الشركة، على أن تكون في السنوات الأولى صاحبة حق غير مشغلة وتعمل في المرحلتين التمهيديتين الأولى والثانية، تتولى أنشطة تسويقية وتجارية ومهام تنظيمية ضمن إدارة التكتل النفطي، ويمكن أن تُمنح حصة تتراوح بين 5% أو 10% في رخصة واحدة أو أكثر موزعة على بلوك معين أو أكثر ذات أهمية خاصة للدولة، عمل الشركة في المراحل المتقدمة (عند المكن: استكشاف- تطوير الحقل- عمليات الإنتاج، أنشطة وسيطة- نقل- المعالجة- التخزين، الاستخدام النهائي- تكرير- بتروكيماويات- تسويق وتجارة)، مع ضرورة تحديد متطلبات التمويل، وإرساء معايير الحوكمة للشركة. شارك الدكتور وليد خدوري في مداخلة أولى أساسية متحدثاً عن عدم وجود داعٍ لتأسيس شركة وطنية قبل الاكتشافات نتيجة وجود لجان تقوم بمراقبة أداء الشركات، وان على الدولة أن تقوم بإعداد بنك معلومات عن اللبنانيين المغتربين العاملين في قطاع النفط والغاز في العالم، كما انه لا يمكن إسقاط تجارب الدول في إنشاء الشركات الوطنية على لبنان وذلك لاختلاف ظروف إنشائها وأهدافها ونظم إدارتها، وبشدد على ضرورة مساهمة القطاع الخاص في الشركة الوطنية عند توافر الظروف لإنشائها بغية تمويلها والتخلص من تأثير المحاصصات، وأوضح أنّ إمكانية

استخدام الخبرات المكتسبة للشركة الوطنية في أنواع الطاقة المتجددة. استهل المداخلة الثانية الدكتور قاسم غريب حديثه عن التحديات التي يواجهها لبنان في مجال القطاع البترولي وبالأخص في مجال نقص الخبرات اللازمة، وانه بمعزل عن التوقيت وعن أي مسمى يُعد إنشاء الشركة الوطنية ضرورة وطنية وهو الخيار الأقل كلفة مقارنة بالخيارات المطروحة.

وأختتمت أعمال المؤتمر بجلسة رابعة تحت عنوان "الموارد البشرية اللازمة لتطوير الصناعة البترولية محلياً، النظام التعليمي أنموذجاً"، ترأسها الدكتور وسام شباط رئيس هيئة ادارة قطاع البترول في لبنان، واستهل الجلسة بتقديم ملاحظات على المحاور الثلاث السابقة ورُكِّز على ضرورة التعلّم من تجارب البلدان التي سبقتنا، وعلى وضع التوقيت المناسب لإنشاء الصندوق السيادي عقب الانتهاء من مسألة جذب المستثمرين ووضع رؤية وطنية للقطاع البترولي خصوصاً والطاقة عموماً والسعي نحو تنمية كل الصناعات وعدم الاقتصار على الصناعات الناشئة عن القطاع البترولي بغية تنويع وتحصين الاقتصاد، كما تفعيل النقاش الجدّي في تحديد الدور الحقيقي والمطلوب من الشركة الوطنية، إضافة الى وضع خطط لتوجيه الطلاب نحو الاختصاصات التي يحتاجها الاقتصاد. وقدم الدكتور حسين العزي ورقة العمل الأساسية تحت عنوان " دور القطاع التعليمي في مواكبة مراحل الصناعة النفطية في لبنان"، استعرض فيها ملامح الاستراتيجية الوطنية الواردة في القوانين والمراسيم اللبنانية لتأهيل الموارد البشرية العاملة في القطاع النفطي، مشدداً على أهمية وضع خطة وطنية للقطاع التعليمي من اجل الاستفادة الأمثل من موارد هذا القطاع، كما وقدم نموذجاً بحثياً أجرى من خلاله تقييماً لمدى جهوزية القطاع التعليمي في لبنان لمواكبة القطاع النفطي في مجال الاختصاصات الجديدة ومحتوى المقررات، وشدّد على أهمية تنوع الاختصاصات وعدم الاقتصار فقط على الهندسة والعلوم وخاصة أن الصناعة البترولية بمراحلها الثلاثة تحتاج مزيجاً متنوعاً من الاختصاصات والخبرات في مجال الهندسة والعلوم والإدارة والقانون، ولفت أيضاً إلى ضرورة وضع خطة لتأهيل الاختصاصات الموجودة حالياً لتناسب مع حاجات القطاع البترولي. وختم باستعراض عدد من تجارب الدول في مجال الشراكة بين القطاع التعليمي والبترولي متسائلاً عن صيغة الشراكة الأمثل للبنان.

تحدث د. كمال حمدان عن أن عملية التخطيط تغيب عن بعض تشعبات القطاع مثل الموارد البشرية، ورأى وجود فجوات بنيوية بين العرض والطلب في سوق العمل. ثم عرض مشكلة التخصصات التي يغلب عليها الطابع النظري، وغياب التجربة المهنية لغالبية المتخرجين، ما يعني ضرورة الخروج من منطقة الجزيرة التعليمية إلى المحيط الأوسع. كما واعتقد أن التحدي المائل أمام لبنان اليوم، يختصر بسياسات المحتوى المحلي.

وكانت مداخلة للدكتور عصام عطالله التي تحدّث فيها عن أهمية تطور الإنسان اقتصادياً لكي يتم التغيير المنشود للحالة الإنسانية اللبنانية وذلك من خلال: تحديد الثروات المحلية والقدرات البشرية من أجل استثمارها، خلق تجمعات ومراكز أبحاث تُحدّد الحاجات الآنية والمستقبلية للموارد، تطوير الإنسان من خلال برامج تعليمية عبر مشروع متكامل تتعاون فيه الجامعات مع الإدارات العامة. وقد أضاف كلمته على دور

التعليم والأبحاث كروية مستقبلية تعمل على صناعة كوادر تُمهّد لملء الفراغات في الحاجات الوطنية وخصوصاً تلك الملحة بالقطاعات الإنتاجية كالنفط والغاز، والعمل على التخطيط لبناء صناعات رديفة والصناعات المستقبلية من خلال التدريب وخلق برامج متخصصة ضمن الاختصاص والتوازن مع الحداثة، طارحاً الأسئلة الآتية: إلى أين تتجه الصناعات النفطية في المستقبل وهل الحاجة إليها مستمرة إلى أمد طويل؟ ما هو تأثير الصناعات والأبحاث في الطاقة البديلة وأين لبنان منها؟ وختم بأن الموارد البشرية وترشيدها ضرورة ملحة لا يمكن التغاضي عنها ولا بد من رسم استراتيجية واضحة للتنمية يمكن على أساسها وضع رؤية وخطة ناجحة لتنمية الموارد البشرية.

في الختام لابد من تسجيل الملاحظات الآتية:

- شهد المؤتمر - لاسيما في الإفتتاح- إقبالاً كبيراً وحضوراً نوعياً واسعاً ومشاركة فاعلة من النخب والفعاليات والهيئات والجهات المختصة.
- بدا لافتاً الاهتمام الكبير لوزارة الطاقة والمياه وهيئة إدارة قطاع البترول والمشاركين من القطاعات المهنية والتي لها علاقة وثيقة بالبترول.
- حظي المؤتمر بإهتمام إعلامي جيّد وتغطية خبرية واسعة لاسيما في جريدة الأخبار التي نشرت أعمال الجلسات مركّزة على مضامين أوراق العمل المقدّمة.
- سجّل بعض المشاركين ملاحظاتهم وانطباعاتهم الإيجابية وخصوصاً بشأن تنوع المشاركين وحيوية النقاش وغنى أوراق العمل والمدخلات، وشددوا على أهمية المواكبة الدائمة لهذا القطاع الحيوي.